

**من وزير الدولة لدى رئيس الحكومة  
المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد  
إلى**

**السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة**

**الموضوع :** حول إعداد مخططات التكوين السنوية بعنوان سنة 2021.

- المرجع :**
- منشور الوزير الأول عدد 28 المؤرخ في 15 أفريل 1994 المتعلق بالتدريبات التكوينية بالإدارات العمومية
  - منشور رئيس الحكومة عدد 27 المؤرخ في 22 جوان 2004 المتعلق بإعداد مخططات التكوين السنوية بعنوان سنة 2005
  - منشور رئيس الحكومة عدد 6 المؤرخ في 10 فيفري 2016 المتعلق بإجراءات اتخاذ القرارات الوزارية ذات الصبغة الفردية
  - منشور رئيس الحكومة عدد 27 المؤرخ في غرة أكتوبر 2018 المتعلق بإعداد المخططات السنوية بعنوان سنة 2019
  - منشور رئيس الحكومة عدد 24 المؤرخ في 27 سبتمبر 2019 المتعلق بإعداد مخططات التكوين بعنوان سنة 2020
  - منشور وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد عدد 3 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بتدعيم قدرات الموظفين في إطار البرنامج الوطني للتدريب الإلكتروني من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة في الدورات التدريبية والتكوينية للموظفين وتلاميذ مدارس ومؤسسات تكوين الاعوان العموميين
  - منشور وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد عدد 5 المؤرخ في 24 جويلية 2020 المتعلق بحوكمة التصرف في الدورات التكوينية والتربصات.

وبعد،

إن الاستثمار في الموارد البشرية عبر تكوينها وتطوير قدراتها من شأنه أن يساهم في الرفع من أداء العون العمومي وتحسين مردودية الإدارة وبالتالي فإن أهم مرحلة من مراحل هندسة التكوين تتمثل في تحديد حاجياته الحقيقية وذلك بالاعتماد على استراتيجية الإدارة ومشاريعها الحالية والمستقبلية بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التكوينية.

وعلى هذا الأساس، فإن الوزارات والمؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إدارية مدعوة:

## I. إعداد مخططات سنوية للتكوين بعنوان سنة 2021 وذلك بالأخذ بعين الاعتبار:

- 1- اعتماد المقاربة المنهجية المدرجة بدليل تحديد حاجيات التكوين الملحق بالمشور عدد 27 المؤرخ في غرة أكتوبر 2018 وتشريك جميع الهياكل على المستوى المركزي والجهوي والمحلي عند تحديد حاجيات التكوين،
- 2- برمجة الأنشطة التكوينية المزمع تنفيذها مع مراعاة الاعتمادات المالية المرصودة للتكوين،
- 3- تنويع طرق تنفيذ الأنشطة التكوينية بإدراج أنشطة حضورية وأخرى عن بعد وأنشطة تمزج بين الطريقتين وذلك في إطار دعم استخدام التكنولوجيات الحديثة لتأمين برامج تكوين وتطوير قدرات الأعوان العموميين،
- 4- إدراج محاور تقنية وخصوصية وفقا للحاجيات القطاعية للوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف، وإعطاء الأولوية عند برمجة أنشطة التكوين للمحاور ذات الطابع الأفقي التالية:

- النفاذ إلى المعلومة،
- جودة التشريعات: تقنيات إعداد وتحليل النصوص القانونية،
- التصرف في المخاطر وإدارة الأزمات،
- رقمنة المرافق العمومية لتحسين جودة الخدمات،
- السلامة المعلوماتية،
- إرساء نظم التدقيق الداخلي بالمصالح العمومية،
- تقنيات التفاوض،
- التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- منظومة "ء-مواطن"،

- إدارة وتطبيق أنظمة الجودة بالمصالح العمومية،
- تطوير مهارات التواصل الناجع والاستقبال وأساليب إدارة الوضعيات الصعبة بالمصالح العمومية،
- إعداد وتنفيذ وتقييم المشاريع العمومية،
- القيادة الإدارية،
- هندسة التكوين وآليات التكوين عن بعد،

.II **في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية** تعفى من الترخيص المسبق لرئاسة الحكومة (مصالح الهيئة العامة للتوظيف العمومية) الإدارات العمومية التي تقوم بقبول تلاميذ أو طلبة في طور التكوين في مؤسسات تعليمية لإجراء تدريب بالمصالح التابعة لها طبقا لأحكام منشور الوزير الأول عدد 28 المؤرخ في 15 أفريل 1994 المتعلق بالتدريبات التكوينية بالإدارات العمومية.

ولذا، فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتّاب الدولة الحرص على موافاة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات بمشاريع مخططات التكوين بعنوان سنة 2021 عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي [Takouin@pm.gov.tn](mailto:Takouin@pm.gov.tn) في أجل أقصاه يوم غرة أكتوبر 2020 والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية علما وأن آخر أجل للمصادقة على المخططات التكوينية حدد ليوم 31 ديسمبر 2020.

والسلام

وزير الدولة لدى رئيس الحكومة  
المكلف بالتوظيف العمومية  
والحوكمة ومكافحة الفساد  
محمد المحرزي عيـو